

علمه الخاصة

معالجة مكبات أم هدر 20 مليون دولار؟

وبالمناسبة، أيضاً، توقعات مصادر بيئية مطلعة أن تذهب الـ 20 مليوناً هدرأ. إذ لم تأت هذه الخطة، بعد وضع استراتيجية لمعالجة كل أنواع النفايات، المنزلية وغير المنزلية، الصناعية والطبية... إضافة إلى الردميات. علماً أن السياسة المستدامة للإدارة المتكاملة للنفايات الصلبة التي وضعتها وزارة البيئة، ووافق عليها مجلس الوزراء في قراره الرقم 45 بتاريخ 2018/1/11، ليست استراتيجية، بل دليل أن الفقرة السادسة منها، توضح أن الوزارة ستعدّ الاستراتيجية فور إقرار هذه السياسة!

ليست المشكلة فقط أن الوزارة (والحكومة ضمناً) تعمل وتصرف من استراتيجية، كأنها تصرف من دون موازنة، ولا المشكلة أنها أقرت سياسات قبل أن تقر الاستراتيجية. بل بكونها اختارت منطقة البدء بمعالجة مكباتها، قبل أن تضع الخطة المتكاملة لمعالجة كل أنواع نفاياتها، بشكل منظم ومتكامل ومستدام. لا بل أن المنطقة (جبل لبنان) التي اختيرت، بداية، هي الأضعف بين غيرها من ناحية الجاهزية!

تنص المادة 2 - 2 من ملخص السياسة المستدامة الذي اشرفنا إليه، على أن وزارة البيئة ستتواصل مع البلديات، استناداً إلى المخطط التوجيهي لتأهيل المكبات (راجع «الخبير» في 2018/2/23)، للبدء في تنفيذ هذا المخطط «تزامناً مع إنشاء مراكز المعالجة والتخلص

النهائي الجديدة». فأين هي مراكز التخلص النهائية (أي المطامر) في جبل لبنان؟ كان يمكن لهذه الفقرة أن تكون منطقية ومفهومة، لو لم يتم شطب البند الأخير من الجانب الاجرائي في ملخص السياسة، في جلسة مجلس الوزراء في 2018/1/11، والذي كان ينص على «استحداث مطامر صحية للعوامد في محافظة جبل لبنان وبيروت... في مواقع تقترحها اتحادات البلديات...». أي أن تكون هناك مطامر لما يتبقى من المعالجات التي ستقوم بها البلديات بعد إنشاء معامل، كما كان للتخلص النهائي من العوامد أو المتبقيات، بعد شطب هذا البند، وبعد تقرير مجلس الانماء والاعمار الذي يؤكد أن مطمر برج حمود بلغ قدرته الاستيعابية نهاية 2017، وأن القدرة الاستيعابية في مطمر الجديدة (zone d) تنتهي أول آذار 2019... كيف يمكن تفسير موافقة مجلس الوزراء على صرف 20 مليون دولار لإعادة تأهيل مكبات، قبل التأكد من أن الازمة لن تعود، ولن نعود إلى المكبات؟! اما إذا كان الأمر يندرج في إطار «الصرف الانتخابي» من المال العام (كفالات المقالع والكسارات في وزارة البيئة المخصصة لإعادة تأهيل مواقع المقالع المشوهة للبيئة)، فهذا أننا أمام هدر للمال العام وللبيئة معاً. وهذه فضيحة أخرى، نعود إليها لاحقاً.

حبيب معلوف

عذب وزير البيئة طارق الخطيب نفسه بالصعود إلى منطقة نيو سهيلة، امس، اثر ورود شكوى إلى الوزارة عن حرق نفايات ورميات. فهو، على ما يبدو، لم يجد شيئاً يذكر (!) بحسب الخبر والصورة اللذين ورعهما مكتبه الاعلامي. اذا لم يشر الخبر إلى ما عُثر عليه في الموقع. ولم يظهر في الصورة إلا القليل من الرمد من مصادر نباتية على ما يبدو، يوجد مثلها الكثير في مثل هذه الأيام (موسم التشحيل) في معظم المناطق الزراعية.

ليست المرة الاولى التي يزور فيها الوزير مواقع بناء على شكوى، بحسب ما يُعلن. لكن علامات استفهام تُطرح حول ما إذا كانت زيارته هذه محصورة بمواقع معينة. فالتيقن من اهتمامه بمثل هذه الشكاوى وبمتابعتها بفاعلية، يعني أن المئات منها ستصله يومياً. ويعني، تالياً، أن معاليه سيجول البلاد، طولها وعرضها، لملاحقة هذه الشكاوى، وإلا كان غير عادل، أو صاحب غرض معين!

على أي حال، لم يشأ الوزير أن يعود وسلته فارغة. فاستفاد من المناسبة للإعلان عن موافقة مجلس الوزراء على تكليف مجلس الانماء والاعمار بإعادة تأهيل المكبات، بكلفة اولية تقدر بـ 20 مليون دولار، على أن يبدأ العمل في جبل لبنان.

مقاله

قضايا الجامعة معلّقة على أجندة الخلافات**فارس الشتيه**

من كبارهم. والتزام الأساتذة بدوام بديهي، أيضاً، لا بل إن المطلوب منهم التفرغ الكامل للعمل الأكاديمي، وللرئاسة وسائل وأساليب لضبطه، آخرها التوقيع على سجل للدوام، ومنها: ضبط العاملين منهم خارج الجامعة في عيادات خاصة ومكاتب محاماة وهندسة وجامعات خاصة وغير ذلك، وإيجاد الأطر التي تتبّع للأستاذ العمل، تدريساً وبحثاً ومشاركة، وتكليف مجالس الفروع والكليات بذلك.

وحق الهيئة التنفيذية للرابطة بالنقد والتصويب بديهي، أيضاً، لا بل هو واجبها، وكذلك حقها في إصدار القرارات بالأغلبية التي نصّ عليها نظامها، إلا أنّ هذين الحقين يجب أن يستخدموا لمواجهة المشاكل التي تواجهها الجامعة، فمع أهمية احترام خصوصية الجامعي وكرامته في التوقيع أو عدمه، فإنّ كرامته أن يعرف بأبحاثه لا بلقبه، وبتعليمه لا بتلقينه، وبتفرغه عن الانقسامات السائدة لا الإنصياع لها.

ومع أهمية نقد الرئاسة في تجاوزها المجالس، فإنّ نقدها في تجاوزها أصول التعاقد مع الأساتذة وأصول تفريغهم أولى وأجدى، وكذلك نقد الرئاسة في الإقدام على الفتح العشوائي للشعب والفروع أولى وأجدى وكذلك في عشرات التجاوزات في الجامعة.

فجاً لهيئات ترعى الجامعة ولأصول العمل في أي هيئة في الجامعة، فهناك مجلس للجامعة يفترض أن تقر فيه قضايا الجامعة، لا في المكاتب التربوية، وهناك رابطة نص نظامها المعترف به على دورها النقدي، بما يعزز دور الجامعة العلمي والبحثي ويدافع عن مصالح الأساتذة، وهناك أعراف ونصوص في كل الهيئات في العالم تحدد أصول اتخاذ القرارات، ونذر النص على الإجماع في ذلك.

إنّ القضايا المختلف عليها (دوام الأساتذة، حق الرئيس بإصدار التعميمات وسلطته الرئاسية، حق الرابطة بالنقد) هي قضايا بديهية لا يجوز أن تنقُض بديهيتها

سلطة رئيس الجامعة بديهية، إلا أنها محكومة بالقانون، وهي هنا إدارة جماعية

ب طرحها للنقاش وإثارة الخلاف حولها، الأمر الذي يدفع إلى التساؤل لماذا كان هذا؟ ويندرج الجواب في احتمالين: - الأول المتنازعين، بتنسيق أو من دونه، إلهاء الأساتذة والطلاب والناس كافة عن المشاكل الكثيرة في الجامعة، وتغطي الصحف ووسائل التواصل الاجتماعي العشرات منها، وتسكت هذه المكاتب ومعها رئاسة الجامعة والهيئة التنفيذية للرابطة عنها.

- الثاني تدني الوعي القانوني والأكاديمي والنقابي عند القيميين على أمور الجامعة: فسلطة الرئيس بديهية، إلا أنها محكومة بالقانون، وهي هنا إدارة جماعية (رئيس ومجلس)، ورحم الله إدمون نعيم الذي كان يرفض إدراج أي بند على جدول أعمال الجامعة قبل عرضه على هيئة قانونية من كبار الحقوقيين، مع العلم بأنّه

كشفت المذكرة التوجيهية التي أصدرها رئيس الجامعة اللبنانية فؤاد أيوب (ضرورة التزام الجميع في الجامعة بسلطته الرئاسية) وردود الفعل عليها، المستور في الجامعة، وهو غير مستور عن المعنيين بها، ويتبدى هذا المستور في:

- هزلة القضايا التي انبرى القيمون على الجامعة لإثارتها والتصارع عليها، فأصبح التقيد بتعميمات الرئيس وانضباط الأساتذة بالدوام ومراعاة التوازن الطائفي والميثاقية هي القضايا، وغابت قضايا التفرغ والتشجيع العشوائي، وانتزاع مجلس الوزراء صلاحية مجلس الجامعة، والاستنسابية في التعاقد والتدخل السياسي في التفرغ والترقية والتعيين، ونقص المختبرات وضعف المكتبات.

فجاجة الإعلان عن خرق قانون الجامعة ونظمها والمنطق الذي يحكم عملها المنفرد، فرئاسة الجامعة تعلن في التعميم الرقم 3، غير المختلف عليه بين المتخاصمين، ضرورة مراعاة التوازن الطائفي والميثاقية في الترشيحات للمناصب الإدارية، وهذا خرق لقانون الجامعة وللدستور ولأصول العمل الأكاديمي، وبيانات المكاتب التربوية كافة، التي صدرت حتى الآن، خرقت القانون: فبيان المكتب التربوي لحركة أمل والتعبئة التربوية لحزب الله أورد «توصلنا إلى إيجاد حل لمسألة التعميم الرقم 2 (التوقيع على جداول الحضور)...» ورغم غياب أطراف أساسية في جلسة الرابطة، في وقت تسلّزتم فيه الدعوة إلى الإضراب حداً معقولاً من التوافق والميثاقية لإنجاحه»، وبيان اللقاء التقدمي لأساتذة الجامعة أورد «سبأخذ اللقاء المبادرة... ويدعو المكاتب التربوية كافة إلى لقاء موسع لبحث مواضيع الخلاف وإيجاد الحلول»، وبيان المكتب التربوي في التيار الوطني الحر أورد أن بيان الرابطة «لم يحظ بالإجماع... وكان قد حذر (التيار) مراراً من مغبة إصدار بيانات رسمية من دون إجماع كامل هيئتها...». ويعني ما استشهد به في بيانات هذه المكاتب تجاوزاً

هنا؟ ماذا تقول الوكالة عما يجري؟ وإلى أين؟ تقول مديرة قسم الإعلام في الأونروا، هدى سمرا، بدبلوماسية مبالغ فيها، إن «القرار الأميركي يخفض التبرعات لهذا العام هو قرار سيادي خاص بالولايات المتحدة كدولة، وهم وحدهم يستطيعون الإجابة عن أسباب قرارهم. والوكالة تبذل جهوداً كبيرة بالتنسيق مع الأمم المتحدة والدول الداعمة والمضيئة للاجئين لثني الإدارة الأميركية عن قرارها». لا يسمن الرد ولا يغني عن جوع الظروف الحياتية الصعبة مستمرة، وإن لم تكن بالأمر الجديد على اللاجئين الفلسطينيين. لكن الأمر يتجه ليصبح أكثر خطورة، بسبب العجز المالي الأخذ في الاتساع. هذا العجز الذي يأتي كل مرة ليضرب بعضاً من الحياة التي بناها اللاجئون بلحمهم الحي.